

## المبحث الأول

نقد المعارضات الفكرية المعاصرة  
للحديث الدال على سحر النبي ﷺ



## المطلب الأول سوق الحديث الدال على سحر النبي ﷺ

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سحر رسول الله ﷺ رجلٌ من بني زُرَيْقٍ يقال له (لبيد بن الأعصم)، حتَّى كان رسول الله ﷺ يُخَيَّلُ إليه أَنَّهُ كان يفعل الشيء وما فعله، حتَّى إذا كان ذات يوم -أو ذات ليلة- وهو عندي، لكنَّه دعا ودعا، ثمَّ قال: «يا عائشة، أَشَعَرْتُ أَنَّ الله أَفتاني فيما استفتيته فيه؟ أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي:

فقال أحدهما لصاحبه: ما وَجَعَ الرَّجُلُ؟

فقال: مَطْبُوبٌ<sup>(١)</sup>.

قال: مَنْ طَبَّهُ؟

قال: لبيد بن الأعصم.

قال: في أيِّ شيء؟

قال: في مشيطٍ ومُشاطة<sup>(٢)</sup>، وجُفٍّ طَلَعَ<sup>(٣)</sup> نخلةً ذَكَرَ.

فقال: وأين هو؟

---

(١) مطبُوب: أي مسحور، كناية بالطلب عن السحر تفاوُلًا بالبرء، انظر «النهاية» لابن الأثير (١١٠/٣).

(٢) مُشيط ومُشاطة: هي الشَّعر الَّذي يسقط من الرأس واللَّحية عند تسريح بالمُشط، انظر المصدر السابق (٣٣٤/٤).

(٣) جفٍّ طلع: وعاء الطَّلَع، وهو الفِشاء الَّذي يكون فوقه، انظر المصدر السابق (٢٧٨/١).

قال: في بئر ذروان».

فأتاها رسول الله ﷺ في ناسٍ من أصحابه، فجاء فقال: «يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحنَّاء»<sup>(١)</sup>، وكأنَّ رؤوس نخلها رؤوس الشَّياطين».

قلتُ: يا رسول الله، أفلا استخرجته؟ قال: «قد عافاني الله، فكهرتُ أن أثير على النَّاس فيه شرًّا»، فأمر بها فدُفِنَتْ<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية للبخاري<sup>(٣)</sup>: عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ سُحر، حتَّى كان يرى أنَّه يَأْنِي النِّساء، ولا يَأْتِيهِنَّ -قال سفيان: وهذا أشدُّ ما يكون السُّحر إذا كان كذا- فقال: «يا عائشة، أعلمتِ أنَّ الله قد أَفْتَانِي فيما استفتيته فيه؟»، الحديث.

وجاء فيه: أنَّ «لبيد بن الأعصم، رجل من بني زُرَيْق، حليف لليهود، كان منافقًا».

وجاء فيه: «في جفِّ طلعةٍ ذَكَر تحت رَعُوفَةٍ»<sup>(٤)</sup> في بئر ذروان».

---

(١) نَقَاعَةُ الحَنَاءِ: النُّقَاعَةُ هُوَ المَاءُ الَّذِي يُنْقَعُ فِيهِ الحَنَاءُ، انظر «شرح النووي على مسلم» (١٧٧/١٤).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الطب، باب: السحر، رقم: ٥٧٦٦) ومسلم في (ك: السلام، باب: السحر، رقم: ٢١٨٩).

(٣) أخرجه في (ك: الطب، باب: هل يستخرج السحر؟ رقم: ٥٧٦٥).

(٤) الرُّعُوفَةُ: صخرة تترك في أسفل البئر إذا حُفِرَتْ، تكون نائمة هناك، فإذا أرادوا تنقية البئر جلس المُتَنَقِّي عليها، وقيل: هي حجرٌ يكون على رأس البئر يقوم المُستقي عليها، انظر «الصُّحاح» للجوهري (١٣٦٦/٤).

## المَطْلَب الثَّانِي

### سُوقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

#### لحديثِ سحرِ النَّبِيِّ ﷺ

حاصل مُعارضاتِ الْإِيْنِ لَتَقْبَلِ خَبْرَ سحرِهِ ﷺ تَرْتَكِزُ عَلَى أَرْبَعِ مُعَارَضَاتٍ:  
المُعارضةُ الْأُولَى: أَنَّ السَّحَرَ لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةُ أَصْلًا.

وهذا الْمَسْلُوكُ جَنَحٌ إِلَى سُلُوكِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَأَبُو مَنْصُورِ الْمَازِيْدِي<sup>(١)</sup>، وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ فَضَلَاءِ الْمُتَأَخَّرِينَ، كَجَمَالِ الدِّينِ الْقَاسِمِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَالطَّاهِرِ ابْنِ عَاشُور<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرُهُمَا وَمِمَّنْ تَأَثَّرَ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَادَّةِ اعْتِزَالِيَّةٍ تَقُومُ عَلَى أَسَاسِ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ جِنْسِ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَجِنْسِ سِحْرِ السَّحَرَةِ، فَالْقَوْلُ عِنْدَهُمْ بِحَقِيقَةِ الثَّانِي يَنْشَأُ عَنْهُ نَوْعٌ تَلَيِّسٌ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا.

فَلْيَكُنْ يَسْلَمَ لِلْمُعْتَزِلَةِ بِأَبِ الثَّبُوءِ، أَنْكَرُوا خُرْقَ الْعَادَةِ لِغَيْرِ نَبِيٍّ! وَالتَّزَمُوا لِدَلِيلِ إِنْكَارِ السَّحْرِ وَكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَكُلُّ مَا هُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ<sup>(٤)</sup>.

لِذَا نَجَدُ عَبْدَ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزِلِيَّ (ت ٤١٥هـ) حِينَ ظَنَّ أَنَّ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ السَّحْرِ يَقْتَضِي أَنْ يَجْرِيَ عَلَى يَدِ السَّحَرَةِ مَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ،

(١) انظر «التوحيد» للمازيدي (ص/٢٠٩).

(٢) انظر «محاسن التأويل» (٩/٥٧٧).

(٣) انظر «التحرير والتنوير» (١/٦٣٣).

(٤) انظر «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص/٥٦٨-٥٧٢)، و«النبوات» لابن تيمية (١/٤٨٤).

حَصَرَ أَثَرِ السَّحْرِ فِيمَا لَا يَخْرُجُ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي يَحْتَثَالُ أَحَدُنَا فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَضَرَّةِ، فَأَنْكَرَ بِذَلِكَ اسْتَطَاعَةَ السَّاحِرِ أَنْ يُلْحِقَ الضَّرَرَ بِالْمَسْحُورِ عَلَى وَجْهِ لَا يُبَاشِرُ فِيهِ السَّاحِرُ الْمَسْحُورَ بِالْأَذَى.

فَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تَأْثَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِحْرِ لَيْلَى عَنْ بُعْدِ دَلِيلًا بَيِّنًا عَلَى خِلَافٍ مَا اعْتَقَدَهُ: سَارَعَ عَبْدُ الْجَبَّارِ إِلَى إِنْكَارِ الْخَبَرِ <sup>(١)</sup>! بَلْ غَلَا أَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاصُ فَتَسَبَّهَ إِلَى وَضْعِ الْمُلْجِدِينَ! <sup>(٢)</sup>

وَإِنْكَارُ مِثْلِ الْجَصَّاصِ - كَمَا يَقُولُ الْحُجَوِّي - «لَا يُؤْثَرُ فِي الْحَدِيثِ شَيْئًا، لِأَنَّ ابْنَ الْجَصَّاصِ لَيْسَ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، وَكِتَابُهُ (أَحْكَامُ الْقُرْآنِ) بَيْنَ أَيْدِينَا، فَمَا رَأَيْنَاهُ يَلْتَفِتُ إِلَى أَحَادِيثِ «الصَّحَّاحِينَ» بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، كَأَنَّهُ لَا رَوَايَةَ لَهُ فِيهِمَا!» <sup>(٣)</sup>.

مِثْلَ هَذَا الْاِعْتِقَادِ الْمَشِينِ فِي الْحَدِيثِ قَدْ انْطَوَى فِي عِبَارَاتٍ لـ (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ) أَثْنَاءَ حَصْرِهِ لَفْظَ (السَّحْرِ) فِي الْحَدِيثِ فِي مَعْنَاهِ اللَّغْوِيُّ عَلَى مَعْنَى التَّخْيِيلِ، دُونَ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى مَا فَهَمَهُ عَلَيْهِ السَّلَفُ فِي مَوَارِدِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ يَقُولُ: «... جَاءَ ذِكْرُ السَّحْرِ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نَفْهَمَ مِنْهُ مَا يَفْهَمُ هَؤُلَاءِ الْعُمَيَّانِ! فَإِنَّ السَّحْرَ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُ: صَرْفُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ... وَمَاذَا عَلَيْنَا لَوْ فَهَمْنَا مِنَ السَّحْرِ الَّذِي يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ تِلْكَ الطَّرِيقَ الْخَبِيثَةَ الدَّقِيقَةَ الَّتِي تَصْرِفُ الزَّوْجَ عَنْ زَوْجَتِهِ، وَالزَّوْجَةَ عَنْ زَوْجِهَا؟» <sup>(٤)</sup>.

وَعَلَى نَفْسِ هَذَا الْمُهَيِّجِ فِي التَّأْوِيلِ جَرَى (سَيِّدُ قُطْبٍ) فِي خَوَاطِرِهِ عَنْ آيَةِ التَّفْأَاتِ مِنْ سُورَةِ الْفَلَقِ، يَقُولُ فِيهَا: «السَّحْرُ لَا يُغَيِّرُ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يُشْئِي حَقِيقَةً جَدِيدَةً لَهَا، وَلَكِنَّهُ يُخَيِّلُ لِلْحَوَاسِّ وَالْمَشَاعِرِ بِمَا يَرِيدُهُ السَّاحِرُ، وَهَذَا هُوَ السَّحْرُ كَمَا صَوَّرَهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قِصَّةِ مُوسَى ﷺ... وَهَكَذَا لَمْ

(١) انظر كتابه «مشابه القرآن» (ص/١٠٢، ٧٠٨).

(٢) انظر «أحكام القرآن» للجصاص (١/٦٠).

(٣) «الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام» للحجوي الفاسي (ص/١٠٧).

(٤) «مجلة المنار» (٣٣/٤١-٤٣).

تَنَقَّلِبْ جِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ حَيَّاتٍ فِعْلًا، وَلَكِنْ خُيِّلَ إِلَى النَّاسِ - وَمَوْسَىٰ مَعَهُمْ - أَنَّهَا تَسْعَىٰ .

هذه هي طبيعة السَّحَر كما ينبغي لنا أن نُسَلِّمَ بها، وهو بهذه الطَّبِيعَةِ يُوَثِّرُ في النَّاسِ، وَيُنْشِئُ لَهُمْ مَشَاعِرَ وَفَقَّ إِحْيَايَهُ . . مَشَاعِرَ تُخَفِّفُهُمْ وَتُؤْذِيهِمْ، وَتُوجِّهُهُمْ إِلَى الْوَجْهَةِ الَّتِي يَرِيدُهَا السَّاحِرُ، وَعِنْدَ هَذَا الْحَدِّ نَقِفْ فِي فَهْمِ طَبِيعَةِ السَّحَرِ وَالتَّنْفِثِ فِي الْعَقْدِ<sup>(١)</sup>.

المعارضة الثانية: أَنَّ فِي إِبْثَابِ الْحَدِيثِ زَعْرَعَةَ الثَّقَةِ بِعَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، خُصُوصًا مَا تَعَلَّقَ بِأَمْرِ التَّبْلِغِ؛ إِذْ لَوْ جُوزَ أَنَّهُ سُحِرَ، وَأَنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْأَمْرَ وَلَا يَفْعَلُهُ: فَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ جَرِيَانِ هَذَا التَّخْيِيلِ فِيمَا يُبْلَغُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَسْقُطُ عِنْدَ ذَلِكَ الثَّقَةُ بِاللَّيْنِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراض، يقول (محمَّد عبده) في تفسيره لـ «جزء عم»: «لا يخفى أَنَّ تَأْثِيرَ السَّحَرِ فِي نَفْسِهِ ﷺ حَتَّى يَصِلَ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ فَعَلَ شَيْئًا وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ: لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ تَأْثِيرِ الْأَمْرَاضِ فِي الْأَبْدَانِ، وَلَا قَبِيلِ عُرُوضِ السَّهْرِ وَالتَّسْيَانِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ الْعَادِيَّةِ، بَلْ هُوَ مَأْسُورٌ لِلْعَقْلِ، آخِذٌ بِالرُّوحِ . .

وإذا خَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَقْلِهِ كَمَا زَعَمُوا، جَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ بَلَّغَ شَيْئًا، وَهُوَ لَمْ يَبْلُغْهُ، أَوْ أَنَّ شَيْئًا نَزَلَ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَيَجْتَازُ (سَيِّدُ قُطَيْبٍ) السَّيْرَ عَلَى مَنَوَالِ (عَبْدِهِ) مَرَّةً أُخْرَى فِي مَوْقِفِهِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، مُؤَثِّرًا الشُّطْبَ عَلَى كُلِّ مَا يَمَسُّ فِي رَأْيِهِ جَنَابَ التَّبْلِغِ، فَتَرَاهُ يَقُولُ: «هَذِهِ الرِّوَايَاتُ تُخَالِفُ أَصْلَ الْعِصْمَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْفِعْلِ وَالتَّبْلِغِ، وَلَا تَسْتَقِيمُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ، وَكُلُّ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِهِ سُنَّةٌ وَشَرِيعَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «في ظلال القرآن» (٦/٤٠٠٧).

(٢) «مجلة المنارة» (٤٣-٤١/٣٣).

(٣) «في ظلال القرآن» (٦/٤٠٠٨).

ف (عبده) و(فُطِب) إِنْ كَانَا قَدْ تَوَهَّيَا بِتَكْذِيبِهِمَا لِلخَبَرِ أَنَّهُمَا بِذَلِكَ قَدْ نَصَرَا السُّنَّةَ وَأَثَبْنَا دَعَائِمَهَا، فَقَدْ تَكَالَبَ غَيْرُهُمَا عَلَى تَرْدَادِ نَفْسٍ شُبْهَتِيهِمَا مِنْ طَوَائِفِ أَهْلِ الرَّفْضِ وَمُنْكَرِي السُّنَنِ لَهْدِمِ صَرْحِ السُّنَّةِ بِالْمَرَّةِ! وَقَذَفَ الرَّيْبَ فِي قُلُوبِ أَهْلِهَا مِنْهَا.

ترى قُبِحَ ما انطوت عليه صدور هؤلاء القوم في مثل قول (هاشم معروف) الإمامي: «كيف يصح على نبي لا ينطق عن الهوى كما وصفه ربُّه، أن يكون فريَّةً للمُشْعُوزِينَ، فيفقد شعوره، ويغيب عن رُشده، ومع ذلك يصفه القرآن بأنَّه لا ينطق إلَّا بما يوحى إليه، ويفرض على النَّاسِ أَجْمَعِينَ أن يقتدوا بأقواله وأفعاله؟! والمَسحور قد يقول غير الحق، ويفعل ما لا يجوز فعله على سائر النَّاسِ، وقد يخرج عن شعوره وإدراكه»<sup>(١)</sup>.

وكذا في قول (سامر إسلامبولي): «هذا السُّحْرُ في العقل يتصادم بشكلٍ صريحٍ مع مقام النبوة، لأنَّ النَّبيَّ ﷺ معصومٌ عن أيِّ شيءٍ يُصيب عقله من تخريفٍ وهلوسةٍ وهذيانٍ وجنونٍ، وغير ذلك من الأمراض التي تُصيب العقل، وهذا الحفظ الرباني هو ضرورة لحفظ مادة الوحي من الضياع أو التشكيك فيها، فالقولُ بسحر النَّبي ﷺ هو طعنٌ بمادة الوحي، لأنَّ المَسحور لا يُؤخذ منه شيء، لفقدانه أهليَّةَ التَّليغ، وعدم الثَّقة بعقله وحكمه على الأشياء»<sup>(٢)</sup>.

أما (إسماعيل الكردي)، فبلَّغه فهمه لِيُسَيِّدَ هذه الشُّبهة إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، قال: «أَيُنْكَرُونَ قولَ الله بأنَّه عَصَمَ رسوله من أيِّ تأثيرٍ للنَّاسِ عليه؟ وَيُثْبِتُونَ حديثًا مُلَقَّقًا لا لشيءٍ، إلَّا لِأَنَّهُ فِي البخاريِّ ومسلم؟!»<sup>(٣)</sup>.

(١) «دراسات في الكافي وصحيح البخاري» (ص/٢٤٧).

(٢) الصَّلَاةُ على سيدي رسول الله ﷺ زيادةٌ مِنِّي على نصِّ المنقول عنه، حيث حُرِّمَ الصَّلَاةُ عليه متى ذكره، كما هي عادة المنكرين للسنة عمومًا في خطاباتهم ومؤلفاتهم.

(٣) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٤٤).

(٤) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ص/١٦٠.



المعارضة الثالثة: أن في إثبات سحر للنبي ﷺ تكليفاً لنفي القرآن عنه ﷺ ذلك، بيان ذلك:

في ما شئعه (محمد الغزالي) على أهل الحديث من روايتهم لهذا الخبر قائلاً: «إِذَا صَحَّ هَذَا، فَلَيْمَ لَا يَصِحُّ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَعَيَّلْنَا﴾ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا» [الفتاوى: ١٩٢٨] (١).

والمَنزَعُ القُرْآنِيُّ لهذه الشبهة اعتزالي قديم، لا يكاد يخلو منه كلام من ردّ الحديث من الأقدمين، وتوارثه المنكرون، حتّى أوردّه (محمد عبده) ليردّ به على بعض الأزهريّة الذين أنكروا عليه ردّ حديث السحر، فكان يسخر من أحدهم قائلاً:

«يحتج بالقرآن في ثبوت السحر، ويُعرض عن القرآن في نفيه السحر عنه ﷺ، وعده من افتراء المشركين عليه، ويؤول في هذه، ولا يؤول في تلك! مع أن الذي قصده المشركون ظاهر، لأنهم كانوا يقولون: إنّ الشيطان يُلبسه ﷺ، ومُلبسة الشيطان تُعرف بالسحر عندهم، وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي يُسبب إلى لبّيد، فإنّه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم» (٢).

المعارضة الرابعة: أن السحر من عمل الشيطان، وأثر من آثار النفوس السفلية الحبيثة، ولا يقع تأثيره إلا على الأنفس الضعيفة، وأصحاب الطبائع الشهوانية، ومحال أن يؤثر ذلك على جسد خير البرية صاحب النفس الزكية!

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا): «من المُقرَّر عند العلماء المتقدمين والمتأخرين: أن هذا التأثير لا يكون إلا من نفس ذات إرادة قويّة في نفس ذات إرادة ضعيفة، وأن الأنفس الضّارة لا يمكن أن تؤثر في الأنفس الزّكية العالية.. فإن نفس النبي ﷺ أعلى وأقوى من أن يكون لمن دونه تأثير فيها» (٣).

(١) «الإسلام والطاغات المعطلة» (ص/ ٥٤).

(٢) «مجلة المنار» (٤١/٣٣-٤٣).

(٣) «مجلة المنار» (٣٣/٣٣)، ينصرف يسير في الترتيب.

ويقول (محمد الغزالي): «لو ساغ أنَّ هذا التَّخْيِيل أن يؤثر في النفوس الضَّعيفة، فكيف يَقْوَى يهوديٌّ على التَّأثير في أقوى نفسٍ بَشَرِيَّة وهي نفس الرُّسول ﷺ! وما معنى أنَّ هذا التَّأثير في أَعْضَائِهِ لا في رُوحِهِ، مع أنَّ السَّحر يَعتمد على قوَى خَفِيَّة في زعم مُبْتَنِيهِ، لا على وسائل مَادِيَّة؟ ..»<sup>(١)</sup>.

---

(١) «الإسلام والطاغات المعطلة» لمحمد الغزالي (ص/٥٤).

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

#### دفع المعارضات الفكرية المعاصرة عن الحديث الدال على سحر النبي ﷺ

أما دعوى المعارض الأول: من أن السحر ليس له حقيقة، وإنما هو تمويه وتخيل وإيهام بكون الشيء على غير ما هو به، فيمهد لجوابه بما يلي:  
قد اتفق أهل السنة على أن للسحر تحققاً وجودياً، وأن منه ما يمرض، ومنه ما يقتل، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه، إلى غير ذلك من الآثار التي يحدثها بإذن الله تعالى، ودليلهم في ثبوته وأن له حقيقة؛ هو مجموع علمين ضروريين:

الأول: العلم الناتج عن الأدلة الشرعية.

الثاني: العلم المستند إلى الضرورة الحسية<sup>(١)</sup>.

فأما الأول: فقد انعقد الإجماع على ذلك، ولم يعرف له مخالف ممن يعتد بقرنه، إلا شيء يحكى عن أبي حنيفة.

فيمتن نقل الإجماع على ذلك:

الوزير ابن هبيرة، حيث قال: «أجمعوا على أن السحر له حقيقة، إلا أبا حنيفة، فإنه قال: لا حقيقة له عنده»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٣٩).

(٢) نقله عنه ابن كثير في «تفسيره» (١/٣٧١).

وابن القَطَّان الفاسي، حيث جاء في «إقناعه»: «أجمعوا على الإيمان أنَّ السَّحَر واقع، وعلى أنَّ السَّحَرَةَ لا يضرُّون به أحدًا إلَّا بإذن الله»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو عبد الله القرطبي: «هو مَقْطُوع به بإخبار الله تعالى ورسوله ﷺ على وجوده ووقوعه، وعلى هذا أهل الحلِّ والعقد، الَّذِينَ يَنْعَقِدُ بِهِمُ الإِجْمَاع، ولا عِبْرَةَ مع اتِّفَاقِهِمْ بِخُثَالَةِ الْمُعْتَزَلَةِ، ومُخَالَفَةِ أَهْلِ الْحَقِّ»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القَيِّم بعد أن ذَكَرَ نَفْيَ الْمُعْتَزَلَةِ أَن يَكُونَ لِلسَّحَرِ حَقِيقَةٌ: «... وهذا خلاف ما تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَثَارُ عَنِ الصُّحَابَةِ وَالسَّلَفِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَأَهْلُ التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَأَرْيَابُ الْقُلُوبِ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، وَمَا يَعْرِفُهُ عَائَةُ الْعُقَلَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

ومستند هذا الإجماع التَّصَوُّصُ الْوَرَادَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُثَبِّتَةُ أَنَّ لِلسَّحَرِ حَقِيقَةً وَأَثَرًا، فَمِنْ تِلْكَ التَّصَوُّصِ:

قول الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَىٰ مِثْلِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ السَّالِفِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَهُمْ لَا يَمْلِكُونَ﴾ وَالنَّاسُ الَّتِي تَحَرَّوْا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِ هَٰذِهِ وَمَرُوتٌ وَمَا يَمْلِكَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِصَارِفِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ

[البقرة: ١٠٢].

فقد استدلَّ أهلُ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ لِلسَّحَرِ حَقِيقَةً مِنْ عَدَّةِ أَوْجِهٍ،

منها:

الوجه الأول: أَنَّ اللَّهَ ﷻ نَفَى السَّحَرِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَضَافَهُ إِلَى الشَّيَاطِينِ<sup>(٤)</sup>، إِذْ كَانُوا يَنْسِبُونَ مَا يَجْرِي عَلَى يَدَيْهِ ﷺ مِنْ ضَبْطِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْمُعْجَزَاتِ إِلَى سِحْرِ اخْتَصَّ بِهِ، فَكَذَّبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

(١) «الإقناع في مسائل الإجماع» (٥٨/١)، وقد وقع في الأصل: «وأجمعوا على أن الإيمان واقع...»، فاستظهر فاروق حمادة محقق طبعه دار القلم (ص/٩٣): سقوط لفظة «السحر»، وأن الصواب ما أثبت.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢).

(٣) «بدائع الفوائد» لابن القَيِّم (٢٢٧/٢).

(٤) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٤٤٢/٩).

(٥) انظر «فتح الباري» لابن حجر (٢٢٣/١٠).

الوجه الثاني: أن الله أخبر أن المَلَكِينَ قد عَلِمَا السَّحَرَ فلو لم يكن له حقيقة لَمَا أَمَكَن تَعَلُّمَهُ ولا تعليمه<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: في ذِكْرِهِ سبحانه تفريقَ السَّحَرَةِ بين المرءِ وزوجِهِ: دلالةٌ بيِّنة على أنَّ للسَّحَرِ أثرًا وحقيقةً يَقَعُ به التَّفْرِيقُ بين المرأةِ وزوجها، «قد عبَّر الله عنه بـ (ما) الموصولة، وهي تدلُّ على أَنَّهُ شيءٌ له وجودٌ حقيقي»<sup>(٢)</sup>.

فليس هو مجردُ طَرَقٍ خبيثةٍ دقيقةٍ تصرف المرءَ عن زوجته - كما ادَّعاه (محمَّد عبده) - اعتمادًا منه على أصلِ الوضعِ اللَّغويِّ للفظِ السَّحَرِ، بل رَتَّبَ الله على فعلِهِ التَّكْفِيرَ لفاعِلِهِ! ولا يُرَتَّبُ الكفَرُ على مُجرَّدِ التَّخْيِيبِ بين الأزواجِ.

ومن الأدلَّةِ القرآنيَّةِ الأخرى التي احتجُّوا بها:

قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ سَرٍّ أَلْقَيْنَا فِي الْعَمَقِ﴾ [التَّكْوِيْنُ: ٤٤].

ووجه الشَّاهد منها: أمرُ الله لنبيِّهِ ﷺ الاستعاذةَ به من شرِّ النَّفَّاثَاتِ، سواء كان المُراد بالنَّفَّاثَاتِ: السَّوَاحِرُ اللَّاتِي يَعْقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ وَيَنْفُثْنَ<sup>(٣)</sup>، أو كان المُراد الأنفُسُ الخبيثة<sup>(٤)</sup>؛ فلو لا أنَّ للسَّحَرِ حقيقةً، لما أَمَرَ الله نبيِّه بالاستعاذةِ من خطره؛ مع ما ذَكَره كثيرٌ من أئمَّةِ التَّفْسِيرِ أنَّ سَبَبَ نزولِ سورة «الْفَلَقِ»: ما كان من سحرِ لَبِيدِ بنِ الأعصمِ للنَّبيِّ ﷺ<sup>(٥)</sup>.

يقول ابنُ قَيِّمِ الجوزيَّةِ فيها: «هي دَلِيلٌ على أنَّ هَذَا النَّفْثَ يَضُرُّ الْمَسْحُورَ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ الضَّرَرُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمَبَاشَرَةِ الْبَدَنِ ظَاهِرًا - كما يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ - لَمْ يَكُنْ لِلنَّفْثِ، وَلَا لِلنَّفَّاثَاتِ شَرٌّ يُسْتَعَاذُ مِنْهُ»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢).

(٢) «أضواء البيان» (٥٤٦/٤).

(٣) انظر «جامع البيان» للطبري (٧٤٩/٢٤).

(٤) كما هو استظهار الإمام ابنِ القَيِّمِ في «بدائع الفوائد» (٢٢١/٢).

(٥) انظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٦/٢)، و«معاني القرآن» للقرطبي (٣٠١/٣)، وأسباب نزول القرآن للواحدي (ص/٤٧٣).

(٦) «بدائع الفوائد» (٢٢٧/٢).

أَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ الْمُعْتَرِضُونَ مِنْ أَنَّ دَلِيلَ حَصْرِ تَأْثِيرِ السَّحْرِ فِي مَجَرَّدِ التَّخْيِيلِ آيَةُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ وَعْصِيَتُهُمْ بِحُلٍّ إِلَىٰ مِنْ سِخْرِيهِمْ أَنَّهُ تَقَىٰ﴾ [طه: ٦٦]: فليس في ما أَنَاطُوا بِهِ شُبْهَتَهُمْ مَا يَفِيدُهُمْ فِي مَقَامِ الْحِجَاجِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّ سِحْرَ التَّخْيِيلِ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ السَّحْرِ، لَكِنْ مَعَ وَجُودِ مَا هُوَ حَقِيقَةٌ لَا خِيَالَ فِيهِ؛ فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ تُثْبِتُهُ الْآيَةُ، وَالثَّانِي لَمْ تُنْكِرْهُ! وَذَكَرُ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّخْصِصَ! فَهَمَّ لِأَجْلِ ذَلِكَ يَنْكُرُونَ حَصْرَ السَّحْرِ فِي التَّخْيِيلِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذَا التَّفْصِيلِ، يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ: «الْآيَةُ عَمْدَةٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّحْرَ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ بِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ وَرَدَتْ فِي قِصَّةِ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ، وَكَانَ سِخْرِيهِمْ كَذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ أَنْوَاعِ السَّحْرِ تَخْيِيلٌ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ أَنَّ إِبْثَاتَ هَذَا الْحَدِيثِ لَا زَمَّ لِبُطْلَانِ التَّوْبَةِ؛ فَيُقَالُ لَهُ: أَمَّا فِي عَقْدِ أَهْلِ السُّنَّةِ فَلَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ عِنْدَهُمْ أَجْلَى مِنَ الشَّمْسِ بَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَسِحْرِ السَّحَرَةِ وَالْكُهَّانِ، حَدًّا وَحَقِيقَةً، وَالشُّبْهَةَ إِنَّمَا تَقْبَعُ فِي أَذْهَانٍ مِنْ سَوَى بَيْنِ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، وَبَيْنَ مَا تَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ وَالْكُهَّانُ، فَلَمْ يُثَبِّتْ فَرْقًا يَعُودُ إِلَى جَنْسٍ كُلِّ مِنْهُمَا، وَلَا فَرْقًا يَعُودُ إِلَى قَصْدِ الْخَالِقِ، وَلَا قُدْرَتِهِ، وَلَا حَكَمَتِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَمَا ادَّعَاهُ الْمُعْتَرِضُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ -كَأَبِي بَكْرِ الْجَصَّاصِ- مِنْ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا وَمِثْلَهُ يَدُلُّ عَلَى تَحَقُّقِ السَّحْرِ فِيهِ إِبْطَالًا لِمُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، بِحَيْثُ يَسْتَوِي مَا يَأْتُونَ بِهِ وَمَا يَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ: هِيَ دَعْوَى بَاطِلَةٌ؛ إِذْ الْفَرْقُ بَيْنَ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ -الَّتِي هِيَ خَارِجَةٌ عَنْ مَقْدُورِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَالْخَارِقَةُ لِسُنَنِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ الَّتِي اخْتَصَّ اللَّهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا- وَبَيْنَ سِحْرِ السَّحَرَةِ -الَّذِي لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الْعَجَائِبِ، لَخُرُوجِهِ عَنْ نِظَائِرِهِ وَعَمَّا اعْتَادَهُ النَّاسُ-: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْوُجُوهَ الثَّالِيَةَ:

(١) «فتح الباري» (١٠/٢٢٥).

(٢) «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٤٩).

**الوجه الأول:** أَنَّ السَّحَرَ والكهانة ونحوهما أمورٌ مُعتادةٌ مَعْرُوفَةٌ لأَصْحَابِهَا، لَيْسَتْ خَارِفَةً لِعَادَتِهِمْ، بَلْ كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُعتَادٌ لَطَائِفُهُ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ؛ تُكْتَسَبُ بِنَوْعٍ تَعَلَّمَ وَمَمَارَسَةٍ، وَتَسْخِيرُ لِلشَّيَاطِينِ؛ أَمَّا آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ، فَلَيْسَتْ مُعتادةٌ لَغَيْرِ مَنْ صَدَّقَهُمُ اللَّهُ بِبُيُوتِهِ، فَلَا تَكُونُ إِلَّا لَهُمْ وَلِمَنْ تَبِعَهُمْ، فَلَا يَنَالُهَا أَحَدٌ بِاِكْتِسَابِهِ.

**الثاني:** أَنَّ مَا يَأْتِي بِهِ السَّحَرَةُ وَالْكُهَّانُ يُمكنُ أَنْ يُعَارِضَ بِمِثْلِهِ، وَآيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ لَا يَمَكُنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَارِضَهَا بِمِثْلِهَا.

**الثالث:** أَنَّ السَّحَرَ -البَصْرِيَّ مِنْهُ بِخَاصَّةٍ- يَحْتَاجُ إِلَى بَقَاءِ تَوَجُّهِ نَفْسِ السَّاجِرِ وَالتَّفَاتِيهِ إِلَيْهِ، وَتَعَلُّقِ عَزِيمَتِهِ بِهِ، فَلِذَا غَفَلَ عَنْهُ، بَطُلَ أَثَرُهُ؛ بِخِلَافِ الْمُعْجَزَةِ، فَإِنَّهَا غَنِيَّةٌ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ لَكُونِهَا مِنَ اللَّهِ ﷻ.

**الرابع:** أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمُصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، فَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَيَأْمُرُ بِالتَّوْحِيدِ، وَالْإِخْلَاصِ، وَالصَّدَقِ، وَيَنْهَى عَنِ الشُّرْكِ، وَالْكَذِبِ، وَالظُّلْمِ؛ فَالْعُقُولُ وَالْفُطُرُ تَوَافَقُهُ؛ وَتُؤَالِفُ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ وَمَا جَاءَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ؛ فَيَصْدَقُهُ صَرِيحُ الْمَعْقُولِ، وَصَحِيحُ الْمَنْقُولِ الْخَارِجِ عَمَّا جَاءَ بِهِ، أَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالشُّرْكِ، وَالظُّلْمِ، وَيُعْظَمُونَ الدُّنْيَا، وَفِي أَعْمَالِهِمُ الْإِثْمُ وَالْعِدْوَانُ، وَيَعْتَرِي أَغْرَاضُهُمُ الْخِذْلَانُ.

**الخامس:** أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ تَقَدَّمَ أَنْبِيَاءٌ؛ فَهُوَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِجِنْسٍ مَا أَمَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ قَبْلَهُ، فَلَهُ نُظْرَاءُ يَعْتَبِرُ بِهِمْ، وَيُعتَبَرُ هُوَ بِهِمْ؛ وَكَذَلِكَ السَّاحِرُ لَهُ نُظْرَاءُ يُعْتَبَرُ بِهِمْ!

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَارِقِ الَّتِي بَيَّنَّهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بَيْنَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ <sup>(١)</sup>.

**وَأَمَّا الْكُشْفُ عَنْ مَدَى مُخَالَفَةِ مَنْ أَنْكَرَ حَقِيقَةَ السَّحَرِ لِلظُّرُورَةِ الْحَسِيَّةِ، فَيُقَالُ فِي جَوَابِهِ:**

الْأُمَمُ بَشَرِيٌّ دِيَانَاتُهُمْ وَأَعْرَاقُهُمْ وَاخْتِلَافُ دِيَارِهِمْ: يُثْنُونَ أَنَّ لِلْسَّحَرِ حَقِيقَةً، لَهَا يُشَاهِدُونَهُ مِنْ أَثَارِهِ فِي الْوَاقِعِ، مِنْ عَوَاضِ تَلَحُّقِ الْمَسْحُورِ أَلَمًا يَجِدُهُ فِي

(١) انظر «إكمال المعلم» (٨٩/٧)، و«النبوات» لابن تيمية (٥٥٨/١-٥٥٦١) بتصرف، وانظر أيضًا ذات المصدر (١٠٧٤/٢-١٠٩٠)، و«فيض الباري» للكشميري (١٤١/٦).





فيبحثون -مثلاً- في التَّكْيِيفِ الفقهيِّ لِمَنْ قَتَلَ بِسِحْرِهِ، وفي حُكْمِ السَّاحِرِ مِنْ جِهَةِ ارْتِدَائِهِ وَكَفَرِهِ؛ فلو لم يكن للسَّحْرِ حَقِيقَةٌ إِلَّا مَجْرَدُ التَّمْوِيهِ عَلَى الْعَيْنِ، مَا خُصَّ بِهَذِهِ الْفُرُوعِ كُلِّهَا.

فَالْمُشَاحَةُ بَعْدَ فِي وَجُودِ السَّحْرِ وَإِنْكَارِهِ، أَعْدَهُ مُخَالَفَةً لِمَقْتَضَى الضَّرُورَةِ الْجَسِيَّةِ، مِمَّا لَا يُمَارِي فِيهِ فِي بِلَدِي الْمَغْرِبِ بِخَاصَّةٍ إِلَّا مُتَحَجِّجُ الرَّأْسِ بَلِيدِ الْقَلْبِ! لَكثْرَةِ مَا يُعَانِيهِ النَّاسُ مِنْ حَثَالَةِ السَّحَرَةِ وَالْمَشْعُودِينَ وَأَنَارِهِمُ الْقَبِيحَةِ فِي بَيُوتَانِهِمْ؛ طَهَّرَ اللَّهُ بِلَدَنَا وَسَائِرَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ رَجِيهِمْ، وَأَرَاخَ الْعِبَادَةَ مِنْ شَرِّهِمْ.

يقول أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: «هُوَ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ بِإِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ وَرَسُولِهِ ﷺ عَنْ وَجُودِهِ وَوُقُوعِهِ؛ فَمَنْ كَذَّبَ بِذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ»<sup>(١)</sup>، مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، مَنكَرٌ لِمَا عُلِمَ مُشَاهِدَةً»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ تَعَجَّبَ قَدِيمًا ابْنُ قُتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ) مِنْ قَالَةٍ مَنْ يَنْفِي حَقِيقَةَ السَّحْرِ فَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَى هَذَا مُخَالَفٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَجَمِيعِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمُخَالَفٌ لِلْأَمَمِ كُلِّهَا: الْهِنْدُ -وَهِيَ أَشَدُّهَا إِيْمَانًا بِالرُّقَى- وَالرُّومُ، وَالْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ...»<sup>(٣)</sup>.

فَلْأَجْلِ مَا تَأَكَّدُ مِنْ دَلَالِلِ تَحَقُّقِ السَّحْرِ، وَحِمْلًا لِكَلَامِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَحْسَنِ الْمَحَامِلِ: يَرْجِعُ عِنْدِي أَنَّ مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ إِنْكَارِ حَقِيقَةِ السَّحْرِ قَصْدُهُ مِنْهُ: إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ لِلْسَّحْرِ حَقِيقَةٌ مِنْ جِهَةِ تَغْيِيرِ الْأَعْيَانِ وَاسْتِحَالَتِهَا! كَانَ يَحْوُلُ السَّاحِرُ الْعِصِيَّ أَفَاعِي حَقِيقَةً تَأْكُلُ وَتَشْرَبُ، بَلْ لَا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا تَخْيِيلًا؛ فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَبْتَثْ عَنْهُ نَفْيَ مُطْلَقِ الْحَقِيقَةِ وَالتَّأَثُّرِ الْجَسَدِيِّ لِلْسَّحْرِ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ الْحُكْمَ فِيهِمْ أَحَدُ مَوَاقِعِ التَّكْفِيرِ، كَالْتَأْوِيلِ الَّذِي هُوَ حَالُ جَمَلَةِ الْمُعْتَزَلَةِ وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ فِي مَقُولَتِهِمْ.

(٢) «الْمَقْهَمُ» (٤/٥٦٩).

(٣) «تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص/٢٦١).

وَمِمَّا يَعْضِدُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ مَعَ مَا يُقَالُ عَنْهُ مِنْ حِكَايَةِ نَفْيِهِ لِحَقِيقَةِ السَّحَرِ، فَقَدْ يُقَالُ عَنْهُ إِثْبَاتُ حَقِيقَةِ السَّحَرِ أَيْضًا<sup>(١)</sup>! بَلْ جَعَلَ أَثْمَةً مِنَ الْأَحْثَانِ هَذَا الثَّقَلُ الثَّانِي مَذْهَبُ أَصْحَابِهِمْ<sup>(٢)</sup>؛ وَمِنْ أَهْلِ التَّحْرِيرِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ مَنْ سَبَقَ إِلَى تَخْرِيجِ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَا رَجَّحْنَاهُ؛ إِذْ كَانَ أَوَّلَى مِنْ نَسْبَةِ إِمَامٍ جَلِيلٍ مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى مُنَاقَضَةِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَخَرَمِ الْإِجْمَاعِ، وَمُكَابَرَةِ الْجِسْرِ.

تَرَى شَاهِدَ هَذَا التَّوَجُّهِ فِي مِثْلِ قَوْلِ أَنْوَرِ شَاهِ الْحَنْفِيِّ (ت ١٣٥٣هـ): «إِنَّ السَّحَرَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي التَّقْلِيلِ مِنَ الصُّحَّةِ إِلَى الْمَرَضِ، وَبِالْعَكْسِ، أَمَّا فِي قَلْبِ الْمَاهِيَةِ فَلَا، وَمَا يَتَرَاءَى فِيهِ مِنْ قَلْبِ الْمَاهِيَةِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا التَّخْيِيلُ الصَّرْفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ إِنَّمَا تَنَتَنُ﴾ [طَه: ٦٦]؛ فَلَمْ تَنْقَلِبِ الْجِبَالُ إِلَى حَيَّاتٍ، وَلَكِنْ خُيِّلَ إِلَيْهِ أَنَّهَا انْقَلَبَتْ، وَهَذَا مَا نُسِبَ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ فِي السَّحَرِ تَخْيِيلًا فَقَطْ، وَلَا يَرِيدُ بِهِ نَفْيَ التَّأْثِيرِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ مَشْهُودٌ، بَلْ يَرِيدُ بِهِ نَفْيَ التَّأْثِيرِ فِي حَقِّ قَلْبِ الْمَاهِيَّاتِ»<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا الَّذِي أَطْمَأْنَنَ إِلَيْهِ نَفْسُ الْمَاورِدِيِّ (ت ٤٥٠هـ)<sup>(٤)</sup> أَنْ يَنْسِبَهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، حَيْثُ قَالَ: «قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا -يَعْنِي فِي حَقِيقَةِ السَّحَرِ-، فَالَّذِي عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ لَهُ حَقِيقَةٌ وَتَأْثِيرٌ...»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر «التوضيح» لابن الملقن (٢٧/٥٣٦).

(٢) انظر «النهر الفائق» (٣/٢٥٤)، و«الدُّرُ الْمَخْتَارَةُ» (١/٤٤٤).

(٣) «فيض الباري» (٤/٢٩٣).

(٤) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَبِيبٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْمَاورِدِيُّ: وَلَدَ فِي الْبَصْرَةِ، وَانْتَقَلَ إِلَى بَغْدَادَ، قَدْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فِي بِلْدَانٍ كَثِيرَةٍ، ثُمَّ جُعِلَ رَئِيسَ الْقَضَاءِ فِي أَيَّامِ الْقَائِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الْعَبَّاسِيِّ، وَكَانَ يَمِيلُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِعْتِزَالِ؛ نَسَبَتْهُ إِلَى بَيْعِ مَاءِ الْوَرْدِ، وَوَفَاتَهُ بِبَغْدَادَ؛ مِنْ أَشْهُرِ كُتُبِهِ: (أَدَبُ الدُّنْيَا وَالْدِينِ)، وَ(الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ)، انظر «الأعلام» للزركلي (٤/٣٢٧).

(٥) «الحاوي الكبير» (١٣/٩٣).

وقد حرصتُ على هذا الثقل من الماورديّ لأنّه مُعتزليّ المَشرب<sup>(١)</sup>! مُنكرٌ  
للسّحر أن يكون حقيقةً، فلو كان لهذا الإمام الجليل قولٌ يعضد به مذهبه ما  
أفلته!

وأما دعوى المعارض الثّاني أنّ في التّصديق بهذا الحديث زعزعةٌ للثقة فيما  
يبلّغه الرّسول ﷺ وعصمته في ذلك<sup>(٢)</sup>؛ فيقال في جوابه:

ليس في إثبات سحر النّبي ﷺ ما يؤدّي إلى القول بتجويز ذلك، فإنّ  
عصمته ﷺ في التّليغ قد انتصبت البراهين القطعية على تحقّقها، فلن يكون ثبوتُ  
الاعتقاد بذلك متوقّفًا على نفي لحوق السّحر به! إذ العصمة ثابتةٌ في ذاتها  
بدلائلها، متحقّقةٌ ببراهينها في جميع الحالات، ومنها هذه الحالة التي هي مهجُلُ  
المدافعة.

وفي تقرير هذا يقول المازريّ: «قد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث من  
طريق ثابتة، وزعموا أنّه يحطّ منصب النّبوة ويشكّك فيها، وكلّ ما أدّى إلى ذلك  
فهو باطل، وزعموا أنّ تجويز هذا يُعدم الثّقة بما شرعوه من الشّرائع، ولعلّه  
يتخيّل إليه جبريل عليه السلام، وليس ثمّ ما يراه، أو أنّه أُوحي إليه، وما أُوحي إليه؛  
وهذا الَّذي قالوه باطل، وذلك أنّ الدّليل قد قام على صرفه فيما يبلّغه عن الله  
سبحانه وعلى عصمته»<sup>(٣)</sup>.

وعليه نقول لهؤلاء الثّفاة: إنّ كان لديكم براهين ودلائل على عصمة  
الرّسول ﷺ من الخطأ في التّليغ، فليس هناك ما يحول على الطّعن في الحديث  
الَّذي يُثبت سحره؟ إذ ثبوتُ عصمته ﷺ -كما تقدّم- ليس مُتوقّفًا على نفيكم لهذا  
الحديث.

(١) يقول عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/١٥٥): «علي بن محمد، أقضى القضاة، أبو الحسن  
الماورديّ، صدوق في نفسه، لكنه معتزليّ»، توفي سنة (٤٥٠هـ).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٥٥).

(٣) «المُعَلِّم» للمازري (٣/١٥٩).

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ السَّحَرَ قَدْ يَعْمَلُ فِي أَبْدَانِ الْأَنْبِيَاءِ، لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، يَجُوزُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ مَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ تَأْثِيرُ السَّحَرِ فِي أَبْدَانِهِمْ بِأَكْثَرَ مِنَ الْقَتْلِ<sup>(١)</sup>؛ فَمَا لِحَقِّ نَبِيِّنَا ﷺ مِنْ أَدَى ذَلِكَ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ عَرَضًا مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي تَغْتَرِي الْبَشَرَ، وَمَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي لَمْ يَتَّعِدْ أَثَرُهَا الْجَوَارِحُ، فَهُوَ الَّذِي «قَالَ لَمَّا حُلَّ السَّحَرُ: «إِنَّ اللَّهَ شَفَانِي...»، وَالشِّفَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ بِرَفْعِ الْعِلَّةِ وَزَوَالِ الْمَرَضِ» كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَصَّارِ الْمَالِكِيُّ (ت ٣٩٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

وَسَوَاءُ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ التَّأْثِيرَ فِي نَفْسِهِ ﷺ وَإِدْرَاكِهِ، فَذَلِكَ أَخُوهُ مُوسَى ﷺ قَدْ سَحَرَ بَصْرَهُ وَإِدْرَاكَهُ حَتَّى خُيِّلَ إِلَيْهِ أَنَّ الْجِبَالَ وَالْعِصْيَ تَسْعَى، وَأَثَرُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]؛ وَلَمْ يُعَدَّ هَذَا خَارِجًا لَجَنَابِ الْعِصْمَةِ فِيهِ؛ أَوْ قِيلَ: إِنَّ غَايَةَ مَا بَلَغَ إِلَيْهِ تَأْثِيرُ السَّحَرِ هُوَ إصَابَتُهُ ﷺ فِي جَسَدِهِ فَقَطْ؛ فَهَذَا الْقَوْلُ يَتِمَّاشَى مَعَ مَذْهَبِ مَنْ فَسَّرَ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ...»: عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ «يُظْهِرُ لَهُ مِنْ نَشَاطِهِ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِبْتِإَانِ النَّسَاءِ، فُإِذَا دَنَا مِنْهُنَّ أَخَذَتْهُ أَخَذَتْهُ السَّحَرُ، فَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

فَلَيْسَ فِي تَثْبِيتِ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ مَا يَكُونُ خَارِجًا لَجَنَابِ الْعِصْمَةِ بِحَالٍ. وَكَذَا الْحَالُ فِيمَا لَوْ قِيلَ: إِنَّ مَا أَصَابَهُ ﷺ مِنَ السَّحَرِ قَدْ سَرَى أَثَرُهُ فِي نَفْسِهِ الشَّرِيفَةِ، بَعْدَ أَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ مُخَيَّلَتِهِ أَوْ بَصَرِهِ، فَإِنَّ هَذَا أَثَرٌ نَفْسِيٌّ عَارِضٌ لَا يُؤْهِنُ الْعِصْمَةَ، وَهُوَ كَحَالِ لِحَوْقِ الْحُزَنِ وَالْهَمِّ بِهِ، وَالنَّسْيَانِ وَالسَّهْوِ. وَحَصِيلَةُ الرُّوَايَاتِ لِمَنْ سَبَرَهَا لَا تَخْرُجُ فِي دَلَالِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مَا عَرَضَ لَهُ ﷺ: إِمَّا مَجْرَدُ تَخْيِيلٍ عَارِضٍ، أَوْ خَاطِرٍ طَارِئٍ يَهْجُمُ عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ قَدْ أَتَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ عَالِمٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهَا، وَأَنَّ هَذَا الْخَاطِرَ يُعَاوَدُهُ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ يَزْفِي هَذَا الْخَاطِرُ إِلَى الظَّنِّ، وَالظَّنُّ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) «مرقاة المفاتيح» لعلي القاري (٣٧٩٥/٩).

(٢) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٤٤٢/٩).

(٣) «الكاشف عن حقائق السنن» للطبري (٣٧٧٢/١٢).

(٤) «الأنوار الكاشفة» للمُعَلِّمِي (ص/٢٤٩).

(٥) انظر «إكمال المعلم» (٨٧/٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢٢٧/١٠).

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الظَّنَّ لَيْسَ مُطَرِّدًا، إِنَّمَا كَانَ فِي أَمْرِ خَاصٍّ مِنْ أُمُور الدُّنْيَا -وهو أمر النساء- لَمْ يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ بَيَانُهُ فِيمَا قَالَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «.. كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيَهُنَّ»، وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ: «.. أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ، وَلَا يَأْتِيَهُمْ».

فَأَمَّا قَوْلُهَا فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: «أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَلَا يَفْعَلُهُ»: هُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ، مُكْتَفِيَةٌ بِتَلْمِيحِ السَّامِعِ لِقَصْدِ الْجَمَاعِ، وَقَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ فِي غَيْرِهَا: مِنْ الرِّوَايَاتِ -كَمَا قَدْ عَلِمْتَ- تَبْيِينًا لِلْمُجْمَلِ مِنْ تِلْكَ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ التَّخِيلَ الَّذِي كَانَ يَقَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامٌّ فِي كُلِّ أَفْعَالِهِ؛ فَمَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الْعُمُومُ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّخْصِصِ.

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُعْتَرِضُ لِدَعْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْوَارِدَ فِي الْحَدِيثِ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ الْآيَةِ <sup>(١)</sup>:

فَإِنَّا لَا نَجِدُ فِي نَصِّ الْآيَةِ عَصْمَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ السَّحَرِ؛ إِنَّمَا الْمَعْصُومُ مِنْهَا فِيهَا مُجْمَلٌ، لَا يَتَّضِحُ بَيَانُهُ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ بِدَلَالَةِ «الْإِقْتِضَاءِ» <sup>(٢)</sup>.

هَذَا الْمُقَدَّرُ لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ (الْقَتْلُ): وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ <sup>(٣)</sup>، وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ تَنْتَقِضُ مُعَارَضَتُهُمْ لِلْحَدِيثِ بِالْآيَةِ <sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّرُ هُوَ (أَذَى النَّاسِ): وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ تَقْدِيرُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى إِطْلَاعٍ عَلَى سِيرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ نَالَهُ مِنَ الْأَذَى مَا نَالَ، كَالشَّمْتِ،

(١) انظر «محاسن التأويل» للقاظمي (٥٧٧/٩)، و«نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» للكردى (ص/١٦٠).

(٢) انظر «البحر المحيط» للزركشي (٢١٩/٤).

(٣) انظر «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤/٩)، تحت حديث رقم: (١٧٧٣٠)، و«معالم التنزيل» للبهقي (ص/٧٩).

(٤) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٢٥٩).

وإدماء عقيقه، وكسر رُبَاعِيَّتِهِ، وتأثُرُهُ بِسَمِّ الْيَهُودِيَّةِ، وغير ذلك من صنوف الابتلاء التي أراد الله له بها رفعة المنزلته، وجعله قدوة السَّائِرِينَ إِلَيْهِ.

فإذا ثَبَتَ عَدَمَ عَصَمَتِهِ مِنَ الْأَذَى، فَإِنَّ السَّحَرَ دَاخِلٌ فِي مَسْمَاءِ بِلَا شَكٍّ! ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ: (أَذَى النَّاسِ)، فلا بدَّ من حمله عَلَى أَذَى مَشْرُوطٍ، وَهُوَ الْأَذَى الْمَانِعُ مِنَ التَّبْلِيغِ، لَا مُطْلَقَ الْأَذَى؛ وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ عَدَدٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ<sup>(١)</sup>، وَلَيْسَ فِي مَا أَصَابَ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثِ السَّحَرِ مَا أَعْقَاهُ عَنْ تَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ كَمَا حَقَّقْنَاهُ سَابِقًا.

وَأَمَّا دَعْوَاهُ فِي الْمَعَارِضَةِ الثَّلَاثَةِ: أَنَّ فِي إِبْتِهَاتِ سَحَرِ النَّبِيِّ ﷺ تَكْذِيبًا لِنَفْيِ الْقُرْآنِ عَنْهُ ذَلِكَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾:

فِيكْفِي فِي دَحْضِ هَذَا الْفَهْمِ، مَا أَحْسَنَ الْمُعَلِّمِيُّ سَبْكَ جَوَابِهِ حَيْثُ قَالَ: «كَانَ الْمَشْرُكُونَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا مَسَاغَ لِأَنْ يَزْعُمُوا أَنَّهُ ﷺ يَقْتَرِي الْكَذْبَ عَلَى اللَّهِ ﷻ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ، وَلَا لِأَنْ يَكْذِبَ فِي ذَلِكَ مَعَ كَثْرَتِهِ غَيْرَ عَامِدٍ، فَلَجَأُوا إِلَى مُحَاوَلَةٍ تَقْرِيبِ هَذَا الثَّانِي، بِزَعْمِ أَنَّ لَهُ اتِّصَالًَا بِالْجِنِّ، وَأَنَّ الْجِنَّ يُلْقُونَ إِلَيْهِ مَا يُلْقُونَ، فَيُصَدِّقُهُمْ، وَيُخْبِرُ النَّاسَ بِمَا أَلْقَوْهُ إِلَيْهِ.

هَذَا مَدَارَ شُبُهَتِهِمْ، وَهُوَ مُرَادُهُمْ بِقَوْلِهِمْ: بِهِ جِنَّةٌ، مَجْنُونٌ، كَاهِنٌ، سَاحِرٌ، مَسْحُورٌ، شَاعِرٌ، .. كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّ لِلشُّعْرَاءِ قُرْآنًا مِنَ الْجِنِّ تُلْقِي إِلَيْهِمُ الشُّعْرَ، فَرَزَعُوا أَنَّهُ شَاعِرٌ، أَيْ أَنَّ الْجِنَّ تُلْقِي إِلَيْهِ كَمَا تُلْقِي إِلَى الشُّعْرَاءِ، وَلَمْ يَقْصِدُوا أَنَّهُ يَقُولُ الشُّعْرَ، أَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ شِعْرٌ.

إِذَا عَرِفَ هَذَا؛ فَالْمَشْرُكُونَ أَرَادُوا بِقَوْلِهِمْ: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾: أَنَّ أَمْرَ الثَّبُوتِ كُلَّهُ سِحْرٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ نَاشِئٌ عَنْ أَنَّ الشَّيَاطِينَ اسْتَوْلَوْا عَلَيْهِ -بَزْعِمِهِمْ- يُلْقُونَ إِلَيْهِ الْقُرْآنَ، وَيَأْمُرُونَهُ، وَيُفْهَمُونَهُ، فَيُصَدِّقُهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، ظَانًّا أَنَّهُ إِنَّمَا

(١) انظر «جامع البيان» للطبري (٥٦٧/٨)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (١٣٦/٢)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٥١/٣-١٥٢).

يَتَلَقَّى مِنَ اللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ؛ وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ عُرُوضُهَا لَهُ ﷺ لِفَتْرَةٍ خَاصَّةٍ، لَيْسَتْ هِيَ هَذِهِ الَّتِي زَعَمَهَا الْمُشْرِكُونَ، وَلَا هِيَ مِنْ قَبِيلِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ<sup>(١)</sup>.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَإِنَّ الْحَالَ الَّتِي عَرَضَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ تَلْبَثْ طَوِيلًا حَتَّى كَشَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَلَمْ يَسْتَهْرِ أَنَّ مَرَضَهُ هَذَا قَدْ طَالَ بِهِ، وَلَوْ طَالَ بِهِ ﷺ لَنُفِلَ ذَلِكَ مُتَوَاتِرًا، لَتَوَفَّرَ الدَّوَاعِي لِنَقْلِهِ، لِمَزِيدِ اعْتِنَاءِ أَصْحَابِهِ بِشَأْنِهِ ﷺ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ حَالَ مَنْ عُقِدَ عَنِ النَّسَاءِ مُدَّةٌ يَسِيرَةٌ<sup>(٢)</sup>.

وَلِذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ضِمْرَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: «فَأَقَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»<sup>(٣)</sup>.  
أَمَّا مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ وَهَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: «سَبْتَةٌ أَشْهُرٌ»<sup>(٤)</sup>: فَالْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُدَّةِ السَّابِقَةِ: «بَأَنَّ تَكُونَ السَّنَةُ أَشْهُرٍ مِنْ ابْتِدَاءِ تَغْيِيرِ مَزَاجِهِ، وَالْأَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنْ اسْتِحْكَامِهِ»<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ دَعْوَاهُمْ أَنَّ السَّحَرَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَأَكْثَرُ مِنْ آثَارِ الثُّفُوسِ الْخَبِيثَةِ؛ فَمُحَالٌ أَنْ يُوَثِّرَ ذَلِكَ عَلَى جَسَدِ النَّبِيِّ ﷺ .. إلخ؛ فَيُقَالُ فِيهِ:  
إِنْ كَانَ جَائِزًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَعْرِضَ لَهُ أَدَى شَيْطَانِ الْإِنْسِ -مَعَ كَوْنِ هَذَا خَسِيسًا فِي نَفْسِهِ، هَزِيلًا فِي قُوَاهُ إِزَاءَ قُوَّةِ النَّبِيِّ- فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَعْرِضَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ شَيْطَانِ الْجِنِّ؟! ثُمَّ يَكْشِفُ اللَّهُ عَنْهُ أَدَى الْكُلِّ وَمَكْرَهُمَا؛ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَلَا الثَّقَلِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ.

فَذَلِكَ أَخُوهُ أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَدْ تَسَلَّطَ الشَّيْطَانُ عَلَى جَسَدِهِ حَتَّى أَمْرَضَهُ، قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدًا نَاظِرًا. أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَلَيْسَ لِي مَعِيَ بَرْءٌ مِنَ الشَّيْطَانِ يُصِيبُ وَعْدًا﴾ [ص: ٤١].

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص/٢٥٢).

(٢) انظر «زاد المسلم» لمحمد حبيب الشقيطي (٢/٢٢٤).

(٣) أشار إليها ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٣٧).

(٤) أخرجه أحمد في «المستد» (٤٠/٤٠٥)، رقم: ٢٤٣٤٧، وصححه ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٣٧).

(٥) «الفتح» (١٠/٢٣٧).

يقول محمد الأمين الشنقيطي: «هذا لا يُنافي أنَّ الشَّيْطَانَ لَا سُلْطَانَ لَهُ عَلَى مِثْلِ أَيُّوب عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيْطَ عَلَى الْأَهْلِ، وَالْمَالِ، وَالْجَسَدِ، مِنْ جِنْسِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَنْشَأُ عَنْهَا الْأَعْرَاضُ الْبَشَرِيَّةُ: كَالْمَرَضِ، وَذَلِكَ يَقَعُ لِلْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّهُمْ يُصِيبُهُمُ الْمَرَضُ، وَمَوْتَ الْأَهْلِ، وَهَلَاكَ الْمَالِ؛ لِأَسْبَابٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمَلَةٌ تِلْكَ الْأَسْبَابِ: تَسْلِيْطُ الشَّيْطَانِ عَلَى ذَلِكَ لِلْإِبْتِلَاءِ...»<sup>(١)</sup>.

فإذا جاز تسلُّطه عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ أَيُّوب عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ إِمْكَانِ تَسْلُطِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؟!

يقول المهلب بن أبي صفرة (ت ٤٣٥هـ): «صَوَّنَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّيَاطِينِ لَا يَمْنَعُ إِرَادَتَهُمْ كَيْدَهُ، فَقَدْ مَضَى فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ شَيْطَانًا أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، فَأَمَكَنَهُ اللَّهُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ السَّحَرُ، مَا نَالَهُ مِنْ ضَرَرِهِ مَا يَدْخُلُ نَقْصًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّبْلِيغِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا كَانَ يَنَالُهُ مِنْ ضَرَرٍ سَائِرِ الْأَمْرَاضِ، مِنْ ضَعْفٍ عَنِ الْكَلَامِ، أَوْ عَجْزٍ عَنِ بَعْضِ الْفِعْلِ، أَوْ حُدُوثِ تَخَيُّلٍ لَا يَسْتَمِرُّ بَلْ يَزُولُ، وَيُطْلِقُ اللَّهُ كَيْدَ الشَّيَاطِينِ»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ودعواهم بأنَّ نَفْسَ مُحَمَّدٍ ﷺ زَكِيَّةٌ عَلَيْهِ، فَحَاشَا أَنْ تَمَسَّهَا النُّفُوسُ الْخَبِيْثَةُ الدَّنِيَّةُ بِسُوءٍ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَصَفُهُمْ لِنَفْسِ النَّبِيِّ ﷺ صَادِقًا فِي ذَاتِهِ، فَإِنَّ تَأْلِيْفَ الْكَلَامِ فِي مَجْمَلِهِ مُجَرَّدُ عَاطِفَةٍ عَرِيَّةٍ عَنْ مَحَبَّةٍ، لَا يَصُدُّ أَمَامَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُجَجِ الثَّقَلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.

وهل كَانَ مَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ فِي أَحَدٍ، فَأَذْمَوْا رِجْلَهُ الشَّرِيفَةَ، وَكَسَرُوا رُبَاعِيَّتَهُ، وَكَادُوا يَقْتُلُونَهُ؛ إِلَّا أَصْحَابَ نَفُوسٍ خَبِيْثَةٍ دَنِيَّةٍ؟!

ثمَّ مَنْ قَالَ أَنَّ السَّحَرَ الَّذِي مَسَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ بِوَاسِطَةِ أَرْوَاحٍ شَيْطَانِيَّةٍ تَمَكَّنَتْ مِنْ جَسَدِهِ؟! فَلَيْسَ كُلُّ سِحْرٍ يَكُونُ مَعَهُ عَارِضٌ شَيْطَانِيٌّ أَوْ خَادِمٌ سِحْرٍ؛ بَلِ الظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مِنْ نَوْعِ السَّحَرِ الَّذِي تُسْتَعْمَلُ فِيهِ بَعْضُ الْمَوَادِّ لَطِبَائِعَ

(١) «أضواء البيان» (٤/٨٥٢).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/٢٢٧).



فيها خاصّة، كالبرودة التي في ماء البثر، وظلمته إذ كان في قعره، ورمزيّة الماء إلى ماء الرجل، ليكون أمكن في حبيبه عن نسائه، .. وهكذا.

فهذه المواد تؤثر في أعضاء الجسد المراد سحره عن طريق أثر من هذا الجسد، وهذا المعروف في علم السحر بـ «قانون الاتّصال»، مُنبني على أن كلّ شيء مُنفصل من الجسد لا يزال مُرتبطاً به عبر الأثير؛ هذا الأثر في الحديث شعرات من مُشط النبي ﷺ! جعلهنّ السّاحر صلةً وُضلي بين طبائع تلك الموادّ وجسد المسحور، بواسطة طلاسم معيّنة يعرفونها، وربط عقديّ موثقة، لتأثر في الجسد وفق طبائع ما استعمله من موادّ في سحره، كما أسلفنا الإشارة إليه.

فهذا السحر هو عين ما استعمله لبيد، وهو من أخطر وأقوى أنواع السحر، والله تعالى أعلم، وهذا لا مانع عقلاً أن يصيب جسد النبي ﷺ إذا شاء الله لحكمة؛ وإلا، فما فائدة أمره لنبيه ﷺ بالتعوذ من شرّ الثفّات في العقد -وهنّ ممّا ينشأ عنهنّ السحر- إذا امتنع أن يؤثر فيه السحر من الأساس كما يقول أولئك الثفّاة؟!!

هذا؛ وإنّ في إثبات ما تَضَمَّنَه الحديث من مُصاب النبي ﷺ بالسحر من الفرائد واللطائف والعبّر ما لا يتسنّى إيرادُه في هذا المقام، وليس في ذلك غَضٌّ من منصب النبوة، بل الدلائل الشرعية تدلّ عليه، إمّا نصّاً أو ظاهراً.

وقد تلقّاه أئمة الحديث بالقبول<sup>(١)</sup>.

---

(١) ولا يفرّج عجلٌ بتكذيب الحديث بما يلقاه عند الحاكم في «مدخله إلى الإكليل» (ص/٣٩) من قوله في هذا الحديث: «هو مخرّج في الصحيح، وهو شاذ بمرّة».

وذلك أنّ للحاكم اصطلاحاً خاصاً للشاذ، قد أوضحه في «معرفة علوم الحديث» (ص/١١٩) أنّه «ما انفرد به الثّقّة، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثّقّة في المتن أو الإسناد». اهـ فليس الشذوذ وصفاً مناقضاً عنده للصحة مطلقاً، بدليل تمثيله له بثلاثة أحاديث، منها ما نفى عنه الثّقلة! بل فيها ما صرح بتصحيحه في «المستدرک»!

ثمّ إنّ في كتابه «المدخل إلى الإكليل» عيّنه ما يبيّن عن مراده من هذا اللفظ، فإنّه أورد فيه هذا الحديث في سحر النبي ﷺ مثلاً للقسم الرابع من أقسام الحديث الصحيح (المُتفق عليه)، وهو قسم قد ذكر أنّه =

= خاصٌّ بالأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول، نفرَّد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب . . إلخ.

فظاهر بهذا موافقته على أنَّ حديث عائشة هذا صحيح حجة، وأنَّ وصفه له بالشذوذ إنما كان باعتبار الثرد لا غير؛ بغضُّ النظر عن قبوله أو تعليقه؛ والله تعالى أعلم.

وانظر لمزيد تفصيل «الشاذ والمكرر وزيادة الثقة» لعبد القادر المحمدي (ص/ ٨٦-٩٤).

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٩١)

ويظهر بجلاء منهج الحاكم في عد تفرد الثقة شذوذاً، إذ عد حديث أنس: «كان منزلة قيس بن سعد . . .»، شاذاً وهو مخرج في صحيح البخاري (٢)، قال الحافظ ابن حجر: «والحاكم موافق على صحة إلا أنه يسميه شاذاً، ولا مشاحة في الاصطلاح».

أقول: ويؤيد ما استنتجته من علماء المصطلح من أنه أراد به تفرد الثقة مطلقاً؛ صنيعه في أمكنة أخرى، منها ما ذكره في كتابه المدخل إلى الإكليل، والأمثلة التي مثل بها، وكذلك بعض الأحاديث التي أهلها في المستدرک.

ففي كتابه المدخل إلى الإكليل ذكر أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه، وفي (القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه) قال: «هذه الأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب

ثم ضرب لهذا القسم أمثلة منها: حديث اتفق على إخرجه الشيخان وهو حديث عائشة ؓ في سحر النبي - ﷺ فالحاكم هنا موافق على أنه صحيح حجة لكنه يصفه بالشذوذ باعتبار التفرد فقط.

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٩٣)

وهكذا لا يبقى شك في أن الشذوذ عند الحاكم ليس وصفاً مناقضاً للصحة، بل هو عبارة عن وصف الحديث بالتفرد بأصل لا متابع له فيه بغض النظر عن قبوله أو رده

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٨٦)

قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح فكلامه أهم، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول: إنه تفرد الثقة فيخرج تفرد غير الثقة فيلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ،

الشاذ والمكرر وزيادة الثقة - موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٨٨)

أقول: إن أبا عبد الله الحاكم أول من تكلم من كتاب المصطلح في الشاذ وكلامه في كتابه «معرفة علوم الحديث» واضح بين، وهو أن الشاذ ما انفرد به الثقة وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة في المتن أو الإسناد، وقد مثل بثلاثة أمثلة، منها نفى عنها العلة، بل منها ما صرح بتصحيحه في كتابه المستدرک!